



الاستثمار في عصر تزامم الأزمات

مي دمشقية سرحال
مستشارة اقتصادية
اتحاد الغرف العربية



المحاور

1. تقاطع الأزمات وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي.
2. تفاوت التعافي في تدفقات الاستثمار.
3. تغير المناخ يطفو في أفق التوقعات الاقتصادية.
4. تطورات وتوقعات أسعار السلع، 2018 - 2022.
5. تأثير اختناقات سلاسل التوريد.
6. دور التحول الرقمي في جذب الاستثمار.
7. التنمية المستدامة: التحديات والفرص.



1. تقاطع الأزمات وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي

• تتقاطع الأزمات المتعددة فوق بعضها البعض ما بين الصحة العامة والاقتصاد والبيئة.

– **جائحة كوفيد-19**: جاء التأثير الاقتصادي للجائحة هائلا وفوريا، حيث تطلب 26 تريليون دولار من الدعم المالي والنقدي، في حدود 30% من الناتج الاقتصادي العالمي في عام 2020.

– **اختناقات سلاسل التوريد**: التي تظل متأثرة بشدة بأحداث العاميين الأخيرين. كما ارتفعت تكاليف النقل إلى عنان السماء. وعلى النقيض من صدمة الإمداد المرتبطة بالنفط في سبعينيات القرن العشرين، كانت صدمات الإمداد المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أكثر تنوعا وإبهاما.

– **التضخم**: إن الضغوط التضخمية اليوم لا تشعر بها الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تشعر بها أيضا غالبية الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث غالبية دول العالم تسجل مطلع 2022 معدلات تضخم تفوق 5%. وعلى الرغم من اختلاف أسبابها عبر البلدان، فإن مهمة حل المشكلة ستقع في النهاية على عاتق البنوك المركزية في العالم.

– **مخاطر التدهور البيئي**: انطلاقا من التغير المناخي وانتهاء بخسائر التنوع الحيوي. ويقدر البنك الدولي أن الكوارث الطبيعية قد كلفت بالفعل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 390 مليار دولار سنويا من الأضرار المتعلقة بالمياه والنقل والبنى التحتية للطاقة. ولا شك أن الفشل في معالجة تغير المناخ بشكل مناسب سيؤدي إلى تتراكم التكاليف على مدى عدة سنوات وبشكل أكبر بكثير.

• **حاجة أساسية لتوجيه الاستثمارات للمجالات التي تحفز الانتعاش والتعافي، وتحد من التغير المناخي، وتوفر الاستدامة البيئية، وتساهم في بناء اقتصادات أكثر اخضراراً وشمولية من الناحية الاجتماعية، فضلا عن أهمية الاستثمار في تحصين المجتمعات من خلال الاستثمار في نظم احتواء تفشي الأمراض في المستقبل.** ويقدر أن تحقيق أهداف اتفاقية باريس سيتطلب زيادة في الاستثمارات السنوية في الطاقة النظيفة بحدود ثلاثة أضعاف إلى 4 تريليونات دولار في 2030.

- يمكن اعتبار عام 2022 عاما انتقاليا، مع النمو على طريق العودة نحو الاتجاهات طويلة الأجل. وستظل معدلات نمو الاقتصادات العالمية جيدة في عام 2022، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نموا عالميا بنسبة 4.9% في عام 2022 و3.7% في عام 2023، وكلاهما أعلى من المتوسط طويل الأجل.
- لكن ما يعقد الأمور أنه من الواضح الآن أن التضخم الحاصل هو أكثر من مجرد طفرة عابرة قد تستدعي التشدد في السياسات النقدية والمالية.
- ورغم أنه من المتوقع أن معظم اختلالات العرض والطلب واضطرابات سلسلة التوريد التي تؤدي إلى ارتفاع التضخم سيتم حلها في النصف الأول من عام 2022، لكن انتظار ذلك يهدد استقرار الأسعار. ومع أن حدة فيروس كوفيد تتراجع مع اللقاحات والعلاجات التي تقلل من تأثيره، لكن التأثيرات الإيجابية لإعادة الفتح قد أخذت حدها نسبيا، وإن تكن توفر قوة دفع خلفية للنمو.
- وسيظل من المهم مراقبة تطورات هذه الجائحة التي عززت انتشارها عبر العالم بمتحورات جديدة تؤدي إلى موجات جديدة من الإصابات.
- على أن تأثيرات الفيروس على الاقتصاد تغيرت وتراجعت مقارنة بالعام الماضي بفضل اللقاحات الفعالة وتقلص عمليات الإغلاق على نطاق واسع، ثم أن عناوين الجائحة تتحول من التأثير الصحي المباشر إلى الاضطرابات الشديدة في سلسلة التوريد منذ بدء الفيروس بالانتشار، بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء العالم.

2. تفاوت التعافي في تدفقات الاستثمار

- استعادت الاستثمارات العالمية الخارجية المباشرة نموها بقوة عام 2021 بزيادة 77% إلى ما يقدر بنحو 1.65 تريليون \$، من 929 مليار \$ عام 2020، لتتجاوز بذلك مستوى ما قبل جائحة كوفيد-19.
- لكن الانتعاش متفاوت للغاية لصالح الدول المتقدمة. ومن إجمالي الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021 (718 مليار دولار)، تم تسجيل أكثر من 500 مليار دولار، أو ما يقرب من ثلاثة أرباع، في الاقتصادات المتقدمة.
- وشهدت الاقتصادات النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، نمواً أكثر تواضعاً في الانتعاش.
- من اللافت أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السعودية تضاعفت أربع مرات إلى 23 مليار \$، ويرجع ذلك جزئياً إلى عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود.
- وقد استفادت مشروعات البنى التحتية كثيراً من تمويل الرزم التحفيزية للانتعاش التي مارستها دول العالم في مواجهة الركود الذي خلفتها جائحة كوفيد-19، لكن نشاط المشروعات الجديدة بقي ضعيفاً في إطار القطاعات الصناعية.
- ولا تزال المدة الطويلة للأزمة الصحية مع موجات الوباء الجديدة المتتالية تشكل خطراً سلبياً كبيراً. وتبقى وتيرة التطعيم، ولا سيما في البلدان النامية، وكذلك سرعة تنفيذ تحفيز الاستثمار في البنى التحتية، من العوامل الهامة لعدم اليقين. كما ستؤثر المخاطر المهمة الأخرى، بما في ذلك اختناقات سلسلة العمالة والإمداد وأسعار الطاقة والضغط التضخمي على اتجاهات الاستثمار في العام 2022 و2023.

تعافي متباين بين الدول في النمو والاستثمار

معدلات النمو لعام 2021

المشروعات المعلنه في
البنى التحتية 53%

المشروعات المعلنه
في الصناعة -1%

نمو متفاوت في الاستثمارات العالمية الخارجية المباشرة
معدلات النمو لعام 2021

199%

30%

19%

الدول المتقدمة

الدول النامية

الدول الأقل نموا

• ارتفاع إجمالي تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى مجموعة دول غرب آسيا وشمال إفريقيا بنسبة 41% عام 2021 لتصل إلى 99 مليار \$، مقارنة مع 70 مليار \$ عام 2020.

• لكن هذه الأرقام تنطوي على تباينات شاسعة بين منطقتي غرب آسيا وشمال إفريقيا، حيث شكلت نسبة التدفقات إلى دول غرب آسيا نسبة 91% من إجمالي التدفقات إلى المجموعة، وارتفعت التدفقات إلى دول غرب آسيا بنسبة 49% بين عامي 2020 و2021، مقابل تراجع بنسبة 13% لدول شمال إفريقيا للفترة ذاتها.

• أما بالنسبة لعمليات الدمج والاستحواذ لدول غرب آسيا فقد ارتفعت بنسبة 31% من 31 مليار \$ عام 2020 إلى 41 مليار \$ عام 2021.

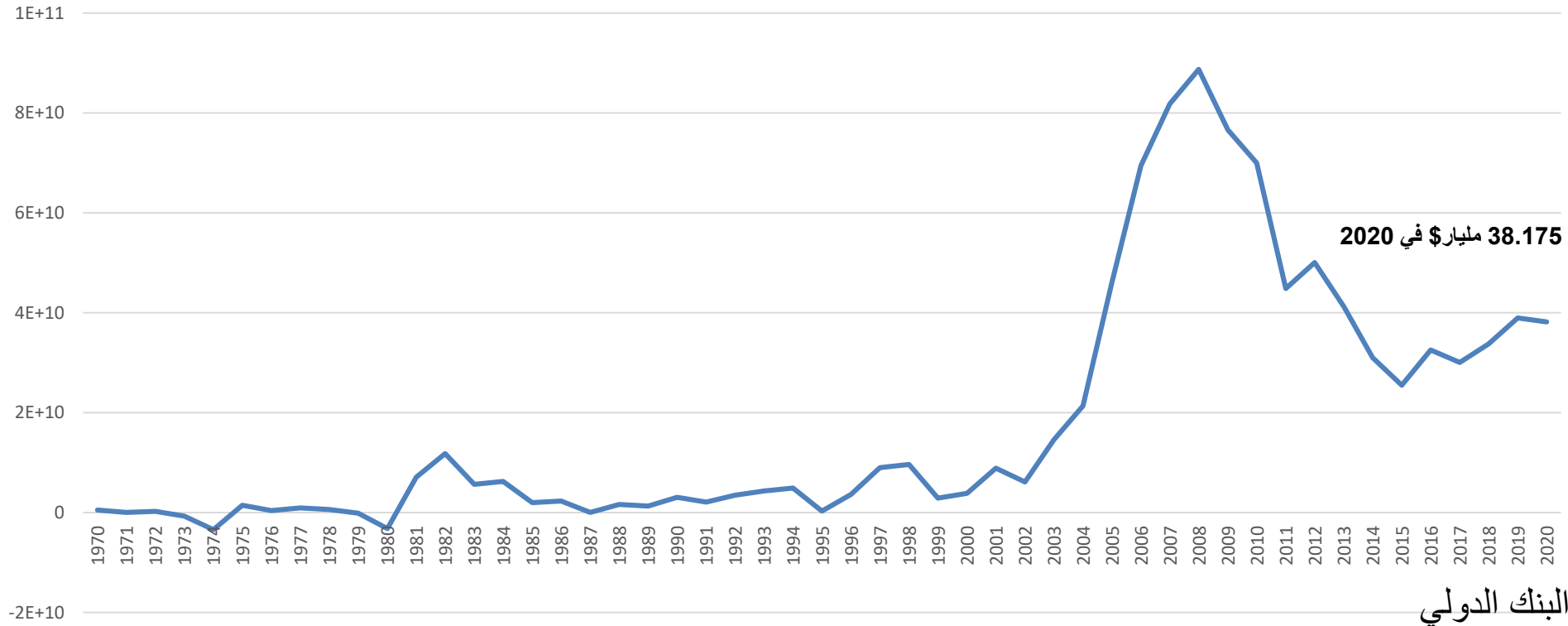
تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة والاندماج والاستحواذ عبر الحدود، 2019 – 2021 (مليار \$)

Region / economy	FDI				Net cross-border M&A sales			
	2019	2020	2021*	2020–2021 Growth rate (%)	2019	2020	2021	2020–2021 Growth rate (%)
World	1 473	929	1 647	77	507	475	710	49
Africa	45	39	97	147	6	3	- 2	..
North Africa	14	10	9	-13	1	0	- 1	..
Sub-Saharan Africa	32	29	88	200	5	3	- 1	..
Americas	431	259	531	105	210	118	321	173
Latin America and the Caribbean	156	84	147	75	24	8	8	-1
North America	275	174	383	120	187	110	313	185
Asia	559	588	696	18	66	82	104	26
Central Asia	8	6	10	59	0	0	0	1276
East Asia	256	315	358	14	20	28	5	-82
South-East Asia	181	136	184	35	10	- 5	50	..
South Asia	59	71	54	-24	15	28	8	-72
West Asia	55	60	90	49	22	31	41	31
Oceania	45	23	18	-22	25	12	31	159
Europe	392	20	305	1 450	200	260	257	-1
EU	451	153	165	8	114	188	139	-26
Other Europe	- 59	- 133	140	..	86	72	118	64
Memorandum								
Developed economies	752	260	777	199	428	389	614	58
Developing economies	721	669	870	30	79	86	96	11
LDCs	24	24	28	19	0	0	- 2	..



- وفقا للبيانات الصادرة عن 15 دولة عربية، ارتفعت الاستثمارات الإجمالية بنسبة 6.1% لتصل إلى 600.5 مليار \$ عام 2021.
- تركزت 63% من الاستثمارات العربية عام 2021 في 3 دول هي السعودية (34.9%)، والإمارات (17.4%)، والجزائر (11.3%).

تطور تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة للعالم العربي، 1970 - 2020



Rank 2021	Country	2020	2021		Change / التغير		التوقعات	الدولة	ترتيب 2021
			القيمة Value	الحصة / Share	القيمة Value	%	Projections 2022		
1	Saudi Arabia	184.8	209.4	34.9	24.6	13.3	212.8	السعودية	1
2	UAE	79.6	104.3	17.4	24.7	31.0	105.5	الإمارات	2
3	Algeria	62.9	67.9	11.3	5.0	8.0	67.8	الجزائر	3
4	Egypt	50.0	63.4	10.5	13.3	26.6	71.9	مصر	4
5	Kuwait	31.3	37.6	6.3	6.2	19.8	40.7	الكويت	5
6	Morocco	32.6	35.4	5.9	2.8	8.6	37.4	المغرب	6
7	Libya	79.3	28.8	4.8	(50.5)	(63.7)	29.8	ليبيا	7
8	Oman	12.0	16.5	2.8	4.5	37.3	18.2	سلطنة عمان	8
9	Bahrain	11.8	13.4	2.2	1.6	13.4	13.9	البحرين	9
10	Jordan	8.2	8.4	1.4	0.2	2.7	8.9	الأردن	10
11	Tunisia	4.2	5.6	0.9	1.3	31.6	7.3	تونس	11
12	Palestine	3.6	4.6	0.8	1.0	27.9	5.1	فلسطين	12
13	Mauritania	3.4	2.8	0.5	(0.6)	(16.6)	3.0	موريتانيا	13
14	Yemen	1.2	1.3	0.2	0.1	8.7	1.4	اليمن	14
15	Djibouti	1.0	1.3	0.2	0.2	23.1	1.6	جيبوتي	15

ارتفاع الاستثمارات بنسبة
6.1% لتصل إلى 600.5
مليار \$ عام 2021

معدل نمو الاستثمارات
ارتفع بما يزيد عن 30%
في كل من عمان وتونس
والإمارات عام 2021

توقعات بمواصلة الارتفاع
لتصل إلى 625.1 مليار \$
عام 2022
(IMF)

3. تغير المناخ يطفو في أفق التوقعات الاقتصادية لعام 2022

- يطغى تأثير تغير المناخ في أفق كل التوقعات الاقتصادية، في ظل احتياجات الاستثمار اللازمة لتغيير عادات الإنتاج والاستهلاك، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وتقليص الاحترار العالمي. ولم يعد الضرر الناجم عن الظواهر المناخية والتدهور البيئي مسألة صدمات عشوائية بل أصبح أكثر وتيرة وأكثر قابلية للتنبؤ. ووفقاً لمؤسسة تأمين عالمية، فإن الكوارث الطبيعية التي حدثت في عام 2021 أدت إلى خسائر اقتصادية قدرها 283 مليار \$، منها 38% فقط كانت مغطاة من قبل شركات التأمين. وذلك ناهيك عن الخسائر والمآسي التي سببتها الوفيات وهجرة المنكوبين بسبب هذه الكوارث.
- تقدر وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن قطاع الطاقة وحده يحتاج لزيادة الإنفاق الاستثماري من 2 تريليون \$ سنوياً إلى 5 تريليون \$ بحلول عام 2030 ولأن يظل هناك حتى عام 2050. وهذا ينذر بالكثير من الأعمال الجديدة للشركات العاملة في القطاع. لكنه يزيد أيضاً من ضغوط التمويل ومن المرجح أن يحول الأموال بعيداً عن الأولويات الأخرى في السنوات القادمة.
- وقد أبرزت أحداث السنوات الأخيرة كيف أن تغير أنماط الطقس بسبب تغير المناخ يشكل خطراً متزايداً على أسواق الطاقة، مما يؤثر على كل من العرض والطلب. وستحتاج مصادر الطاقة بشكل متزايد إلى أن تكون من مصادر منخفضة الكربون، مثل الطاقة الكهرومائية أو الطاقة النووية، أو من طرق جديدة لتخزين الطاقة المتجددة. في الوقت نفسه، أدى الارتفاع الكبير في أسعار الغاز الطبيعي والفحم عام 2021 إلى جعل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أكثر قدرة على المنافسة كمصدر بديل للطاقة.

4. تطورات وتوقعات أسعار السلع، 2018 – 2022

	Price Indexes (2010=100) ¹					Change (%), q/q		Change (%), y/y		Forecast revision	
	2018	2019	2020	2021f ²	2022f ²	2021Q2	2021Q3	2021f ²	2022f ²	2021f ²	2022f ²
Energy	87	76	52	95	97	12.8	16.2	83.4	2.3	35.3	2.3
Non-Energy⁴	85	82	84	110	108	8.6	-0.2	31.0	-2.3	8.4	0.6
Agriculture	87	83	87	106	105	5.4	-0.5	22.0	-1.4	5.9	-2.4
Beverages	79	76	80	91	91	5.4	10.5	13.2	-0.3	10.7	-2.7
Food	90	87	92	119	116	7.2	-1.8	28.2	-1.9	6.4	-2.8
Oils and meals	85	77	90	126	126	4.1	-1.2	40.0	0.3	8.9	-0.6
Grains	89	89	93	115	105	7.5	-9.1	23.2	-8.3	1.7	-9.2
Other food	99	98	95	113	113	12.1	4.4	17.9	0.8	8.4	-0.2
Raw Materials	81	78	78	84	84	-0.7	-1.8	8.6	-0.2	-0.4	-0.2
Fertilizers	83	81	73	116	124	14.0	18.3	58.6	6.5	29.9	11.8
Metals and Minerals	83	78	79	118	112	14.4	-1.4	48.5	-5.0	13.0	3.4
Precious Metals	97	105	134	140	136	1.1	-3.0	5.0	-2.7	5.0	4.1
Memorandum items											
Crude oil (\$/bbl) ⁵	68	61	41	70	74	13.1	6.9	69.7	5.7	18.4	5.7
Gold (\$/toz)	1,269	1,392	1,770	1,795	1,750	1.0	-1.4	1.4	-2.5	5.4	3.4

Source: World Bank.

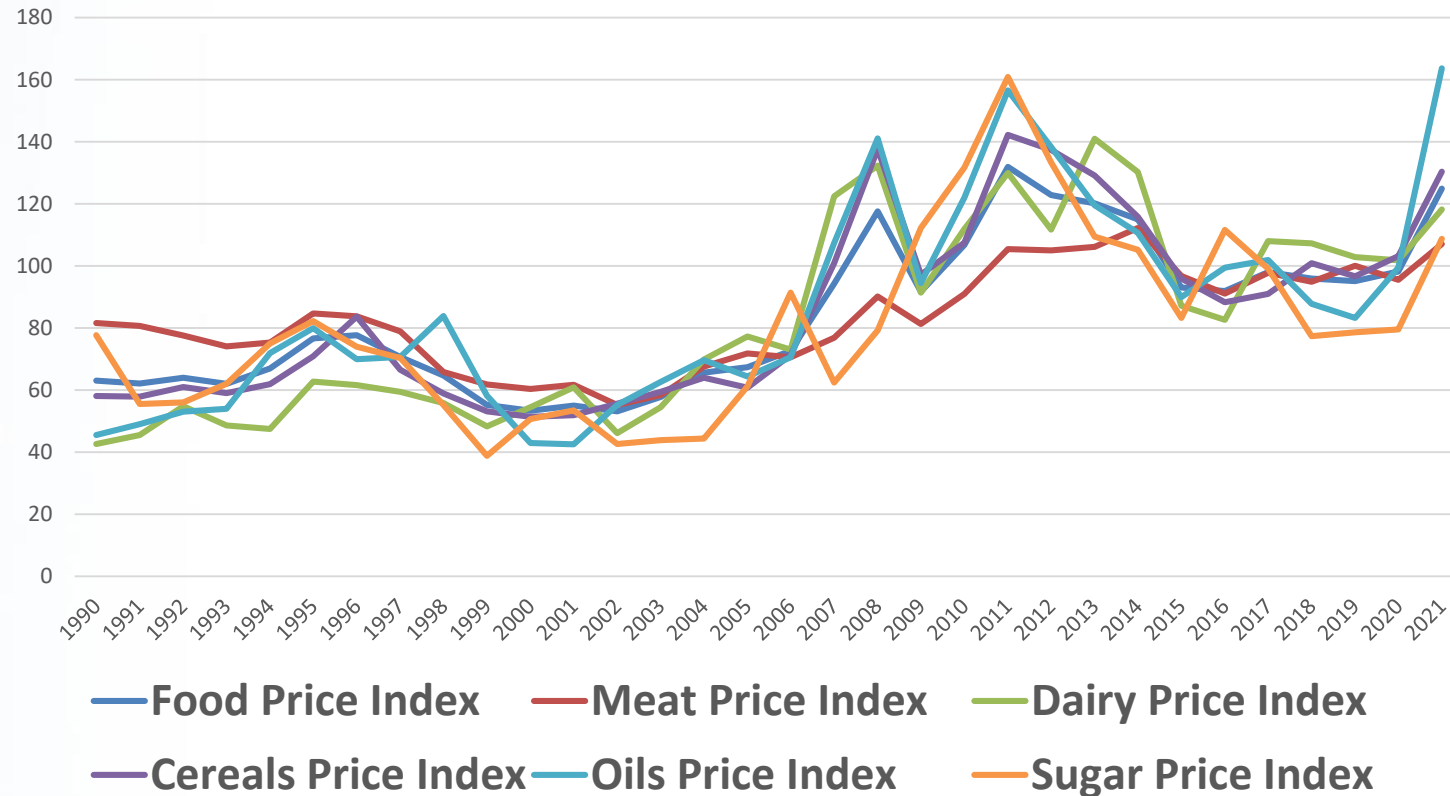
أسعار الطاقة تسعر الضغوط التضخمية

- ارتفعت أسعار الطاقة كثيرا عام 2021، ومن المتوقع أن تظل مرتفعة في عام 2022، مما يزيد من الضغوط التضخمية العالمية ويحول النمو الاقتصادي إلى البلدان المصدرة للطاقة. وتبين تقديرات البنك الدولي أن أسعار الطاقة ارتفعت بنسبة 80% عام 2021 مقارنة بالعام السابق، وستستمر بالارتفاع عام 2022 قبل أن تبدأ بالانخفاض في النصف الثاني من العام بفضل انحسار اضطرابات سلسلة التوريد. كما يتوقع انخفاض أسعار السلع الأخرى من المنتجات الزراعية والمعادن في عام 2022 بعد أرباح قوية في عام 2021. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة في اشتعال التضخم العالمي ويمكن إذا استمر أن يرتب أعباء على النمو في الدول المستوردة للطاقة.
- وبلغ معدل سعر برميل النفط الخام (برنت) نحو \$70 عام 2021، ليسجل زيادة بنسبة 70% عن العام السابق. كما يتوقع أن يصل سعر البرميل إلى \$74 عام 2022 بفضل استعادة زخم الطلب لما قبل مستويات أزمة كورونا.
- وينتظر أن يؤدي انحسار اضطرابات سلسلة التوريد إلى انخفاض أسعار المعادن بنسبة 5% عام 2022، بعد ارتفاع بنسبة 48% عام 2021. كما يتوقع انخفاض أسعار السلع الزراعية بشكل متواضع بعد ارتفاع بنسبة 22% عام 2021 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة الزراعية.

ارتفاع أسعار الغذاء

- أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى جانب الارتفاع في أسعار المدخلات الزراعية والغذائية إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة مخاوف الأمن الغذائي في العديد من الاقتصادات النامية، لا سيما منها الدول العربية.

تطور أسعار السلع الغذائية، 2014 - 2016=100



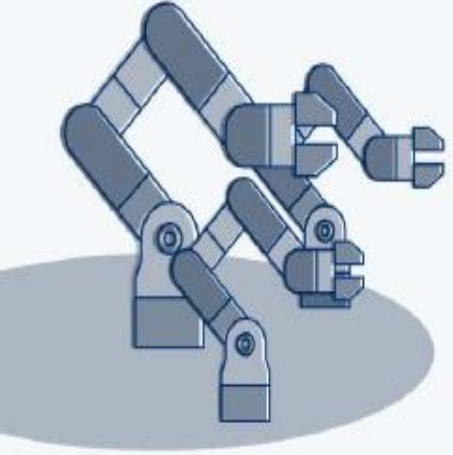
5. تأثير اختناقات سلاسل التوريد

- إطلاق العنان للطلب المكبوت قبل انتهاء الجائحة فعليا، وبالتالي تواصل تأثير الارتباكات المرتبطة بالجائحة على الموائى ومنشآت التصنيع الكبرى مع زيادة الطلب، مما أدى إلى تثبيط استجابة العرض.
- تعوق ارتباطات سلاسل التوريد عملية التعافي الاقتصادي العالمي بصورة حادة، وإن كان الأمر يشكل وضعاً غريباً من نواحٍ شتى. فأنواع المنتجات والخدمات المتأثرة بحالات التأخير وأوجه النقص بما فيها مجموعة كبيرة من البضائع الوسيطة، بداية من السلع حتى أشباه الموصلات، والمنتجات النهائية التي تعتمد عليها. تستدعي إلى ذهن المرء ما قد يراه في اقتصاد وقت الحرب.
- اختناقات سلسلة التوريد تضغط على القطاع الصناعي وتتسبب في زيادات حادة في الأسعار بما يحدث تأثيراً سلبياً على الاستثمار على مستوى العالم.
- النتيجة المستخلصة هنا واضحة: نحن بحاجة إلى نماذج أفضل للتنبؤ بكيفية تطور سلاسل التوريد، بما في ذلك استجاباتها المحتملة للصدمات. وربما كان الذكاء الاصطناعي مفتاح النجاح في هذا الصدد، لكن لا بد أيضاً من تعاون دولي، بأن تنشر الدول البيانات الآنية الناتجة عن شبكات سلاسل التوريد.

6. دور التحول الرقمي في جذب الاستثمار

- لم تحقق الاقتصادات العربية سوى 8% من إمكاناتها الرقمية حتى الآن، وتشكل المهارات الرقمية أقل من 2% فقط من القوى العاملة العربية. وسيكون لزيادة الرقمنة تأثير إيجابي عميق على أداء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما وأنها تتيح لها أدوات لجمع بيانات بشأن المنتجات والعملاء والأسواق، كما تبسط عملياتها اليومية.
- الابتكار أمر أساسي أيضا لتطوير تمويل التجارة في المنطقة بما أن التكنولوجيات تلعب دورا محوريا في سد الفجوة بين الممولين والمقترضين مثل منصات التكنولوجيات المالية والتمويل الجماعي.
- أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي، لكون سهولة إجراءات الاستثمار وإدارة الأعمال والدخول والخروج من السوق، أمر يحدد على أساسه المستثمر دخوله لهذا السوق من عدمه بناء على المفاضلة بين الدول المختلفة، وبالتالي فإن المناخ الاستثماري للدولة ومدى التطور التكنولوجي هو ضرورة لا غنى عنها لجذب الاستثمار.

تطور أعداد الروبوتات المشغلة في القطاع الصناعي العالمي



• للروبوتات التأثير الأكبر للثورة الصناعية الرابعة في التطبيقات الصناعية، بحيث لا يمكن تصور عمليات التصنيع الحديثة دون أن تكون الروبوتات الصناعية مسؤولة عن جزء من عبء العمل، سواء من خلال المناولة أو اللحام أو التجميع، وهي التطبيقات الثلاثة الأكثر شيوعاً للروبوتات الصناعية المثبتة حديثاً.

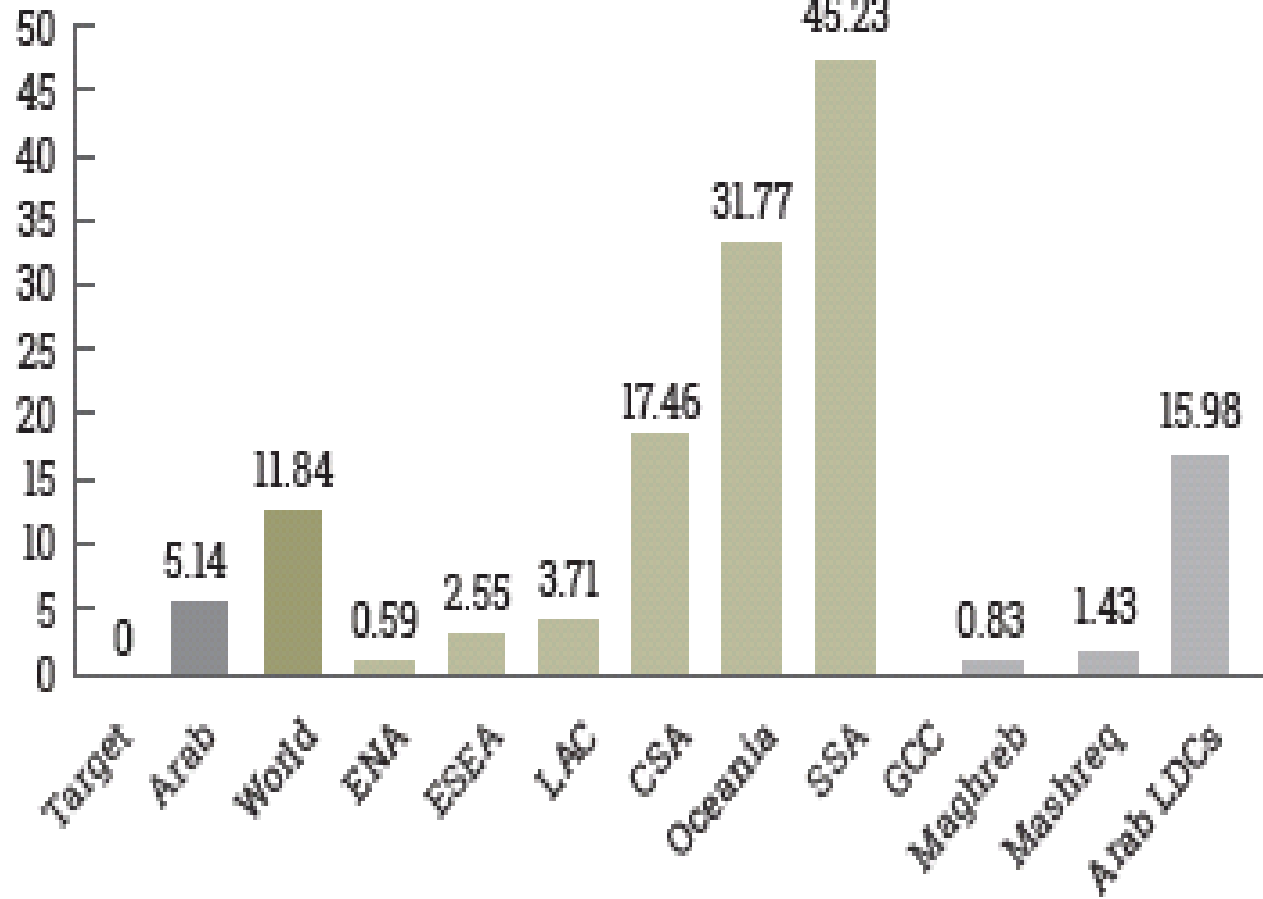
• استناداً إلى بيانات من الاتحاد الدولي للروبوتات، تضاعف المخزون التشغيلي للروبوتات الصناعية 3 مرات خلال العقد الماضي، مع استخدام أكثر من ثلاثة ملايين روبوت في مختلف الصناعات بنهاية عام 2020. وتقود آسيا الطريق في التحول إلى العمليات الآلية، حيث تقوم الصين على وجه الخصوص بتركيب الروبوتات الصناعية بسرعة فائقة. وفي عام 2020، قامت الصين بتشغيل 168400 روبوت صناعي، بما يمثل 44 بالمائة من المجموع العالمي.

7. التنمية المستدامة: التحديات والفرص

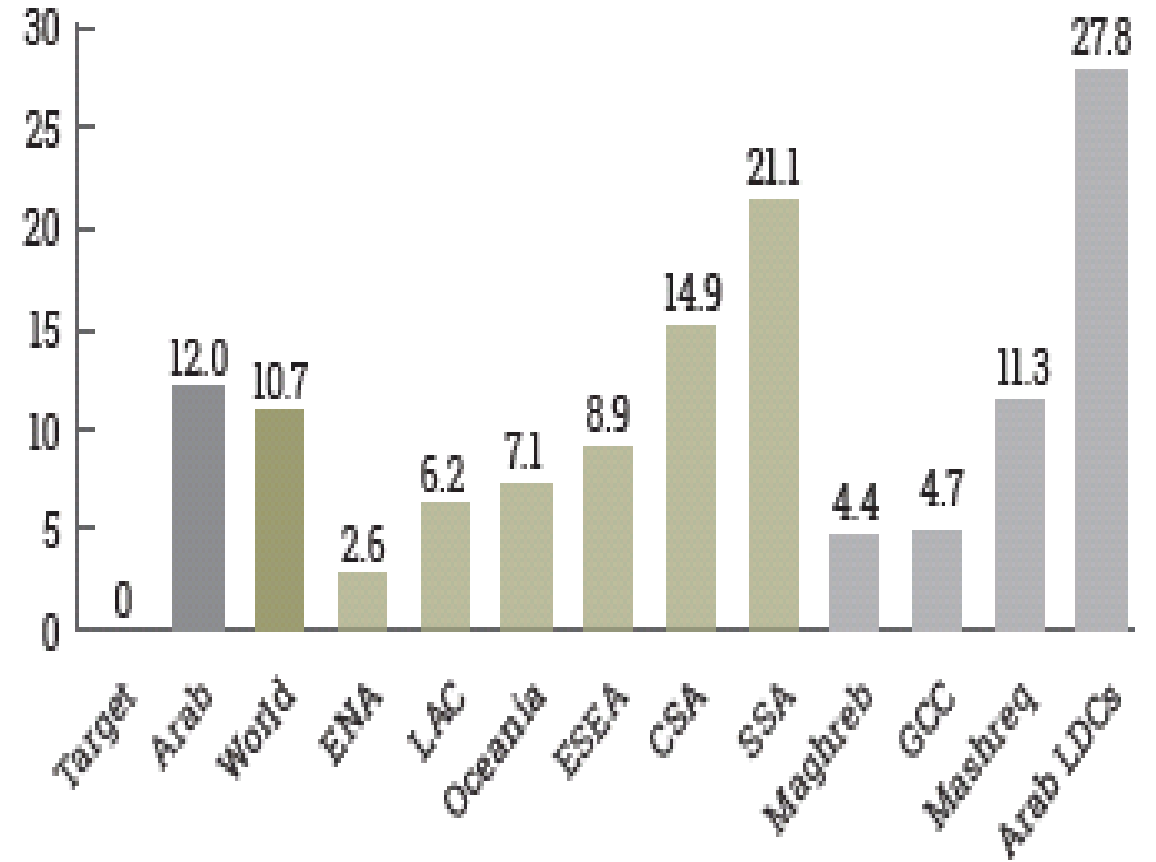
- إن العالم العربي هو من أكثر مناطق العالم حاجة لتعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة ومواجهة التحديات التي تواجهها، خصوصا وأن بعضها ملح للغاية. وعلى سبيل المثال، تم تصنيف خمس دول عربية: مصر والكويت وليبيا وقطر والسعودية من بين أكثر 10 دول ملوثة في جميع أنحاء العالم، بينما هناك 3 دول عربية - مصر والعراق والسعودية - من بين البلدان العشرة الأولى من حيث الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء.
- ويحتاج عالم الأعمال في الدول العربية لإدماج المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كامل في العمليات التجارية الأساسية. ويعد الافتقار إلى المتطلبات والحوافز الحكومية من التحديات الأكثر شيوعا في هذا المجال.
- لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون القطاع الخاص ومساهماته الأساسية فيها. على سبيل المثال فيما يتعلق بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان الوصول إلى المياه والصرف الصحي للجميع، فإن الزراعة في العالم العربي تستهلك أكثر من 86% من المياه العذبة المسحوبة. لذلك، فإننا نحتاج إلى رؤية المزيد من الشركات التي تدير وتنفذ حلولاً للحفاظ على المياه.
- المطلوب من القطاع الخاص العربي أن يتبنى رؤى وخططا واضحة للتنمية البشرية ولاحتياجاته من رأس المال البشري، وأن يعمل جنبا إلى جنب مع مزودي خدمات التعليم لضمان إعادة تأهيل القوى العاملة الحالية وإعداد القوى العاملة المستقبلية بشكل مناسب لتلبية احتياجات السوق. فمعدل البطالة في العالم العربي يقارب ضعف المعدل العالمي عند نسبة 14%. وبطالة الشباب مرتفعة في المنطقة، وهي الأعلى بين الشباب عند نسبة 39.3%.

مؤشرات مختارة لأداء الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقارنة بباقي مناطق العالم، 2020

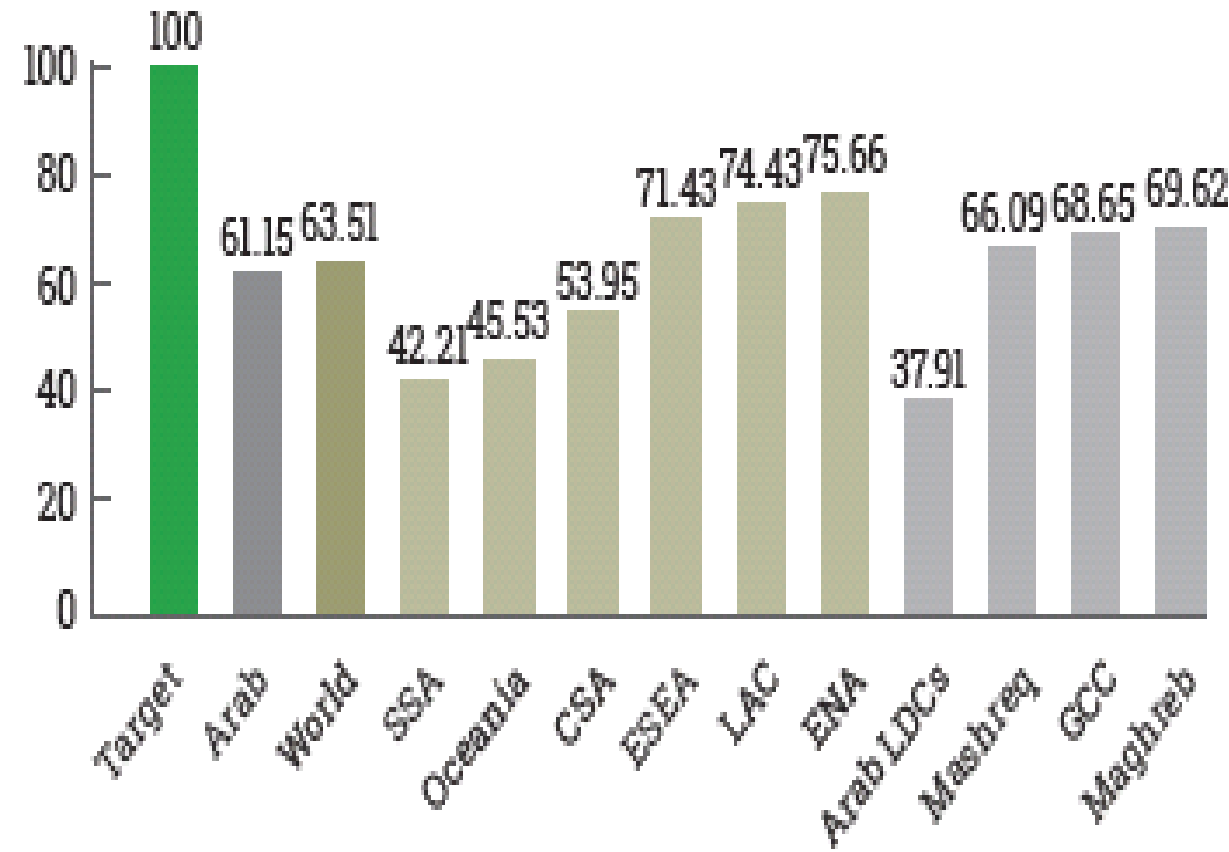
نسبة السكان تحت خط الفقر %



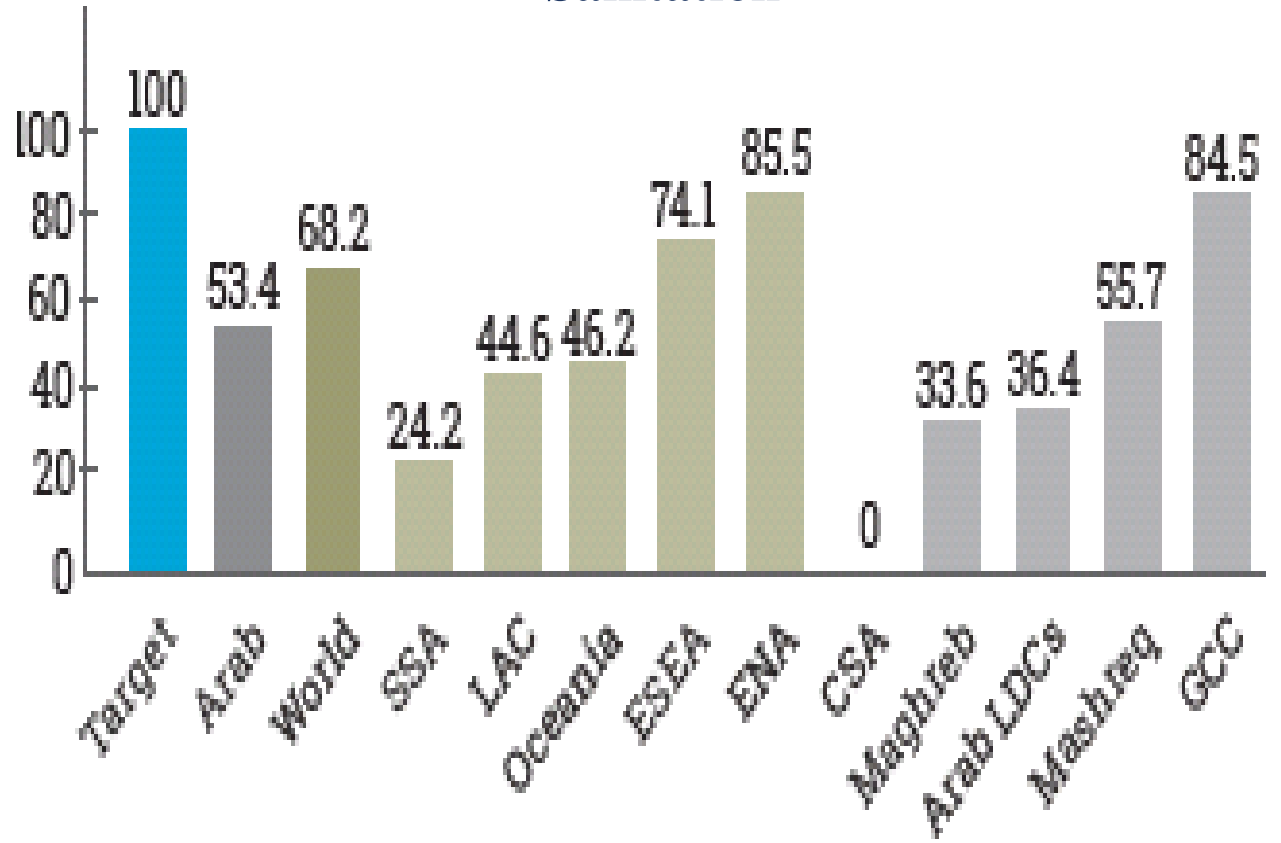
نسبة سوء التغذية



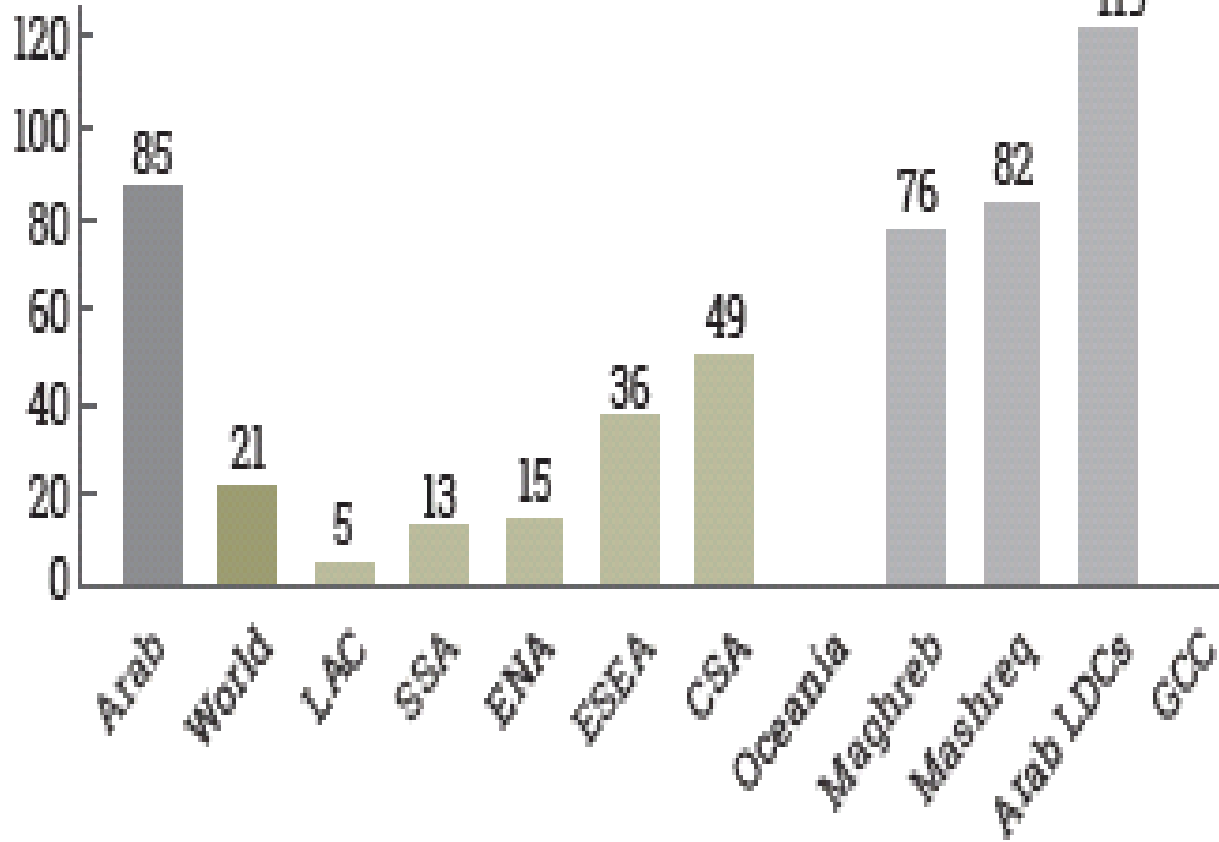
نسبة تغطية الرعاية الصحية



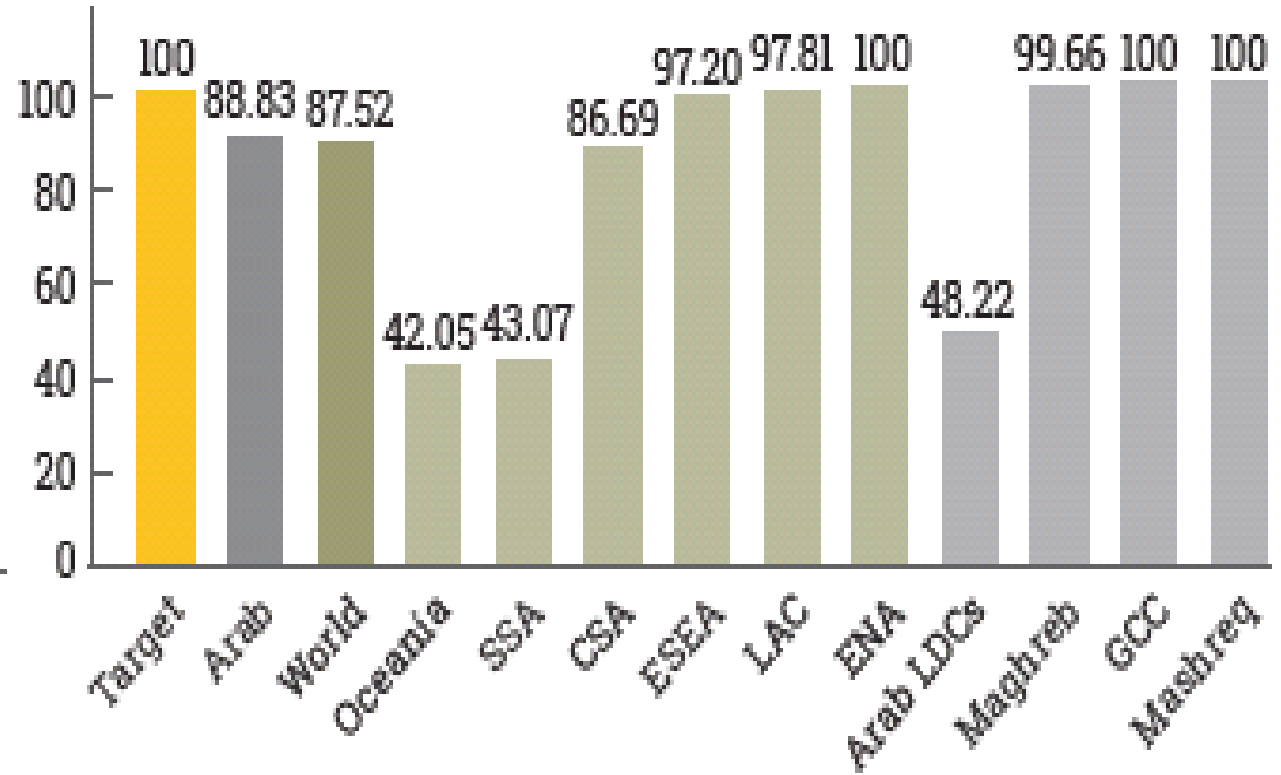
نسبة السكان الحاصلين على الخدمات الصحية
Sanitation



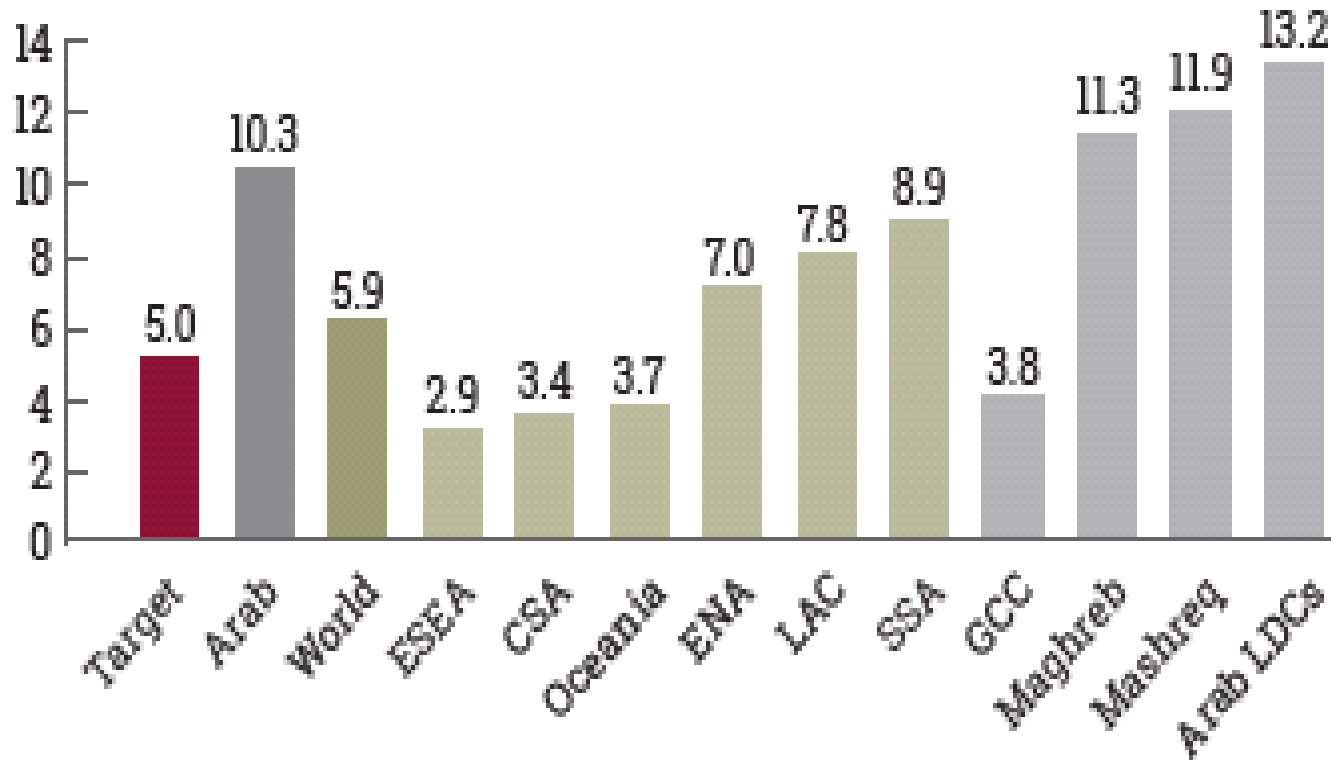
نسبة الحرج المائي



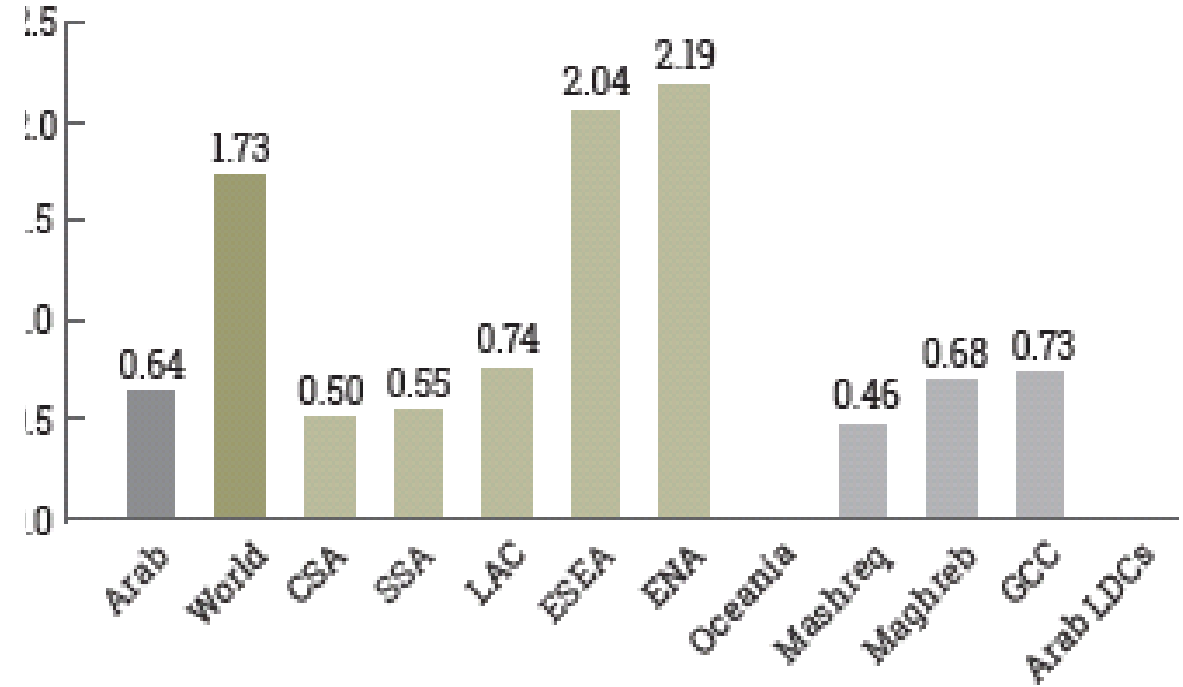
نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء



نسبة البطالة



الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي





• أدت مستجدات الاقتصاد العالمي ولا سيما التغير المناخي وجائحة كوفيد-19 إلى إبراز أهمية الاستثمار المستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي ما يلي أهم المجالات والفرص التي يجب على المستثمرين النظر في سبيل تعزيز دورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون المساومة على عائدات أعمالهم التجارية:

1. تكنولوجيا التعليم: شهد الاستثمار في تكنولوجيا التعليم (edtech) ارتفاعا كبيرا بسبب إغلاق المدارس على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم بعد تفشي الجائحة. وفي الواقع، ستصبح تكنولوجيا التعليم أكثر أهمية من أي وقت مضى في عالم ما بعد الجائحة، نظرًا لأنها توفر للأطفال والكبار إمكانية الوصول إلى تعليم عالي الجودة بغض النظر عن المسافات، وتمكنهم من اكتساب المهارات التي من شأنها تحسين فرص عملهم. وسيجذب هذا القطاع اهتماما كبيرا من المستثمرين في السنوات المقبلة، لا سيما من أصحاب رؤوس الأموال الذين يستهدفون البلدان ذات الكثافة السكانية العالية. ومثل هذه الاستثمارات مهمة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والذي يركز على ضمان التعليم الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

2. الرعاية الصحية عن بعد: أدت الجائحة إلى ارتفاع هائل في الاستثمار في القطاعات المتعلقة بالصحة، بالنظر إلى أوجه النقص المكشوفة والضغط التي تعرضت لها خدمات الرعاية الصحية بسبب الانتشار السريع للفيروس. وهناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في القطاعات المتعلقة بالرعاية الصحية عن بعد والافتراضية.

3. البنى التحتية الاجتماعية: من خلال دعم مشروعات البنى التحتية للتعليم والإسكان الميسور التكلفة والرعاية الصحية، يمكن للمستثمرين تنويع محفظتهم وإحداث تأثير اجتماعي. وهناك فرصة حقيقية لا سيما في مباني الرعاية الصحية أو دور الرعاية، وذلك ضروري لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد الاستثمارات في البنى التحتية التعليمية في تحقيق أهداف الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل البنية التحتية الاجتماعية أيضًا الاستثمار في الإسكان الميسور التكلفة، وهو أمر مهم للقضاء على الفقر (الهدف 1) والجوع (الهدف 2)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10).

4. المياه النظيفة والخدمات الصحية: هناك فرص مهمة في مشروعات المياه النظيفة والصرف الصحي، وهي ضرورية للرعاية الصحية الوقائية، وتقليل حالات الأوبئة في المستقبل، وتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يرمي إلى ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام.

5. التصدي لتغير المناخ: يعد الآن أولوية ملحة للعديد من المستثمرين الذين يتطلعون إلى توسيع أو نقل أعمالهم في عالم ما بعد الوباء. ويجب استهداف الفرص في المشروعات الخضراء التي تعزز التنمية المستدامة والتي تقلل من انبعاثات الكربون. ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات في مصانع إنتاج وقود الديزل الحيوي، وإنتاج الوقود الحيوي والإيثانول، وفي تخزين الطاقة والبنية التحتية لنقل الطاقة، وفي أنظمة إعادة التدوير لإعادة استخدام النفايات الصلبة. وهذه الاستثمارات تعزز الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يستهدف مكافحة تغير المناخ وتأثيره على العالم.



6. التنوع الحيوي: يعد فقدان التنوع الحيوي أحد أكبر التحديات البيئية التي تواجه العالم. لهذا السبب يجب على المستثمرين رؤيتها كفرصة للاستثمار في المشروعات التي لها تأثير إيجابي على مكافحة فقدان التنوع الحيوي وتحقيق الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية للأرض، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره. وتشمل مجالات الاستثمار إنتاج السماد العضوي والأسمدة الحيوية من نفايات الطعام، وأنظمة الري الميسورة التكلفة، والخدمات اللوجستية الزراعية، وخدمات تجهيز الأغذية وجمعها، والتكنولوجيا الحيوية الخضراء.

7. اعتماد استراتيجيات استثمار مستدامة: يجب ألا يركز المستثمرون فقط على القطاعات التي يستثمرون فيها، ولكن أيضا على الطريقة التي يستثمرون بها، بأن يكون في طليعة استراتيجيات الاستثمار تبني التنوع والشمول في القوى العاملة، فضلا عن دعم المساواة بين الجنسين لتعزيز التنمية المستدامة.